

تطوير منظومة الدعم الحكومي
في المملكة العربية السعودية:

تحديد خط الفقر وحد الكفاية

يسع الله الوجه الحكيم

” اهتموا بالضعفاء، أما الأقوياء فهم قادرون على الاهتمام بأنفسهم “

خالد بن عبد العزيز - رحمه الله -

صاحب السمو الملكي الأمير..

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

في لغائه مع قناة العربية بتاريخ ٢٥/٤/٢٠١٦م

سؤال:

كيف ستعرفون فئة محدودي الدخل؟

جواب:

هذا تحدي، وتحدي صعب جداً! لن يتم أي تحرير قوي في أسعار الطاقة، إلا مع وجود برنامج واضح يغطي محدودي الدخل. نحن لا نحتاج أيضاً أن نستهدف متوسطي الدخل، نحن نحافظ على متوسطي الدخل ومحدودي الدخل في برنامج الدعم.



من التزامات رؤية المملكة ٢٠٣٠م

«سنواصل تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً وعدالة، حيث سنعمل على تعظيم الاستفادة من دعم الغذاء والوقود والكهرباء والماء من خلال توجيه الدعم لمستحقيه. سنولي اهتماماً خاصاً بالمواطنين الذين يحتاجون إلى الرعاية الدائمة، حيث سنقدّم لهم الدعم المستمر، وسنعمل مع القطاع غير الربحي وعبر الشراكة مع القطاع الخاص على توفير فرص التدريب والتأهيل اللازم التي تمكّنهم من الالتحاق بسوق العمل.»

لماذا هذا الإصدار؟

تمر المملكة بمرحلة تحول تاريخية، تخضع فيها جميع السياسات والبرامج الحكومية للمراجعة. وأثبتت تجارب الدول أنّ مراحل التحول الاقتصادي تشكل فرصاً حقيقية لتطوير وتحسين منظومة الدعم الحكومي. وفي الوقت الذي توفر هذه المعطيات الجديدة فرصاً واعدة لمستقبل مشرق لاقتصاد المملكة، فمن الصعب إغفال التحديات التي يمكن أن تصاحب هذا التحول. فالتوجه لتبني سياسات الخصخصة، وتحرير الأسعار، وفرض الرسوم والضرائب، يجب أن يتكامل مع وضع سياسة حماية اجتماعية متوازنة، يتم من خلالها تطوير آليات الاستحقاق، والرفع من جودة شبكات الأمان الاجتماعي، ووضع تصور واضح للفئات التي ستتأثر بهذه التعديلات الهيكلية. وتعد السياسات الخاصة بالحماية الاجتماعية من السياسات متوسطة وطويلة الأمد، التي لا يمكن رسمها وتنفيذها على المدى القصير، وتتطلب هامشاً من الوقت لوضع الحيز المالي والإداري الداعم لتنفيذ برامج هذه السياسة.

ويكمن التحدي في إيجاد الآلية الفعالة والشفافة لتحديد المستحقين، وتوجيه الدعم إليهم، وتعزيز دور شبكات الأمان الاجتماعي بما يضمن حماية الفئات الهشة في المجتمع، الأمر الذي سيعين صانع القرار في المضي في إعادة الهيكلة الاقتصادية دون زيادة الأعباء المالية على فئة محدودي الدخل. وقد وجه خادم الحرمين الشريفين بـمراجعة منظومة الدعم الحكومي، مع التدرج في التنفيذ لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والحد من الهدر، مع مراعاة تقليل الآثار السلبية على المواطنين متوسطي ومحدودي الدخل». وتطمح مؤسسة الملك خالد، عبر هذا الإصدار، في أن تساعد في الاقتراب خطوة للوصول إلى هذا الهدف، من خلال استعراض منهجيات قياس خطوط الفقر وتطبيقاتها في المملكة، وقياس الحد الأدنى للكفاية للأسر السعودية. وفي الوقت الذي ترحب فيه المؤسسة بالإعلان عن برنامج تحقيق التوازن المالي ٢٠٢٠م، وإطلاق منصة (حساب المواطن)، تدعو مؤسسة الملك خالد إلى تبني منهجية وطنية موحدة لقياس خط الفقر النسبي باستخدام مسح دخل وإنفاق الأسرة بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي للمملكة، ويقبل التحديث في المستقبل، ويضمن تحديداً أدق للفئات المستحقة للدعم. على أن يكون ذلك ضمن منظومة مترابطة ومتكاملة للحماية الاجتماعية.

ففي حين تتعدد طرق حساب خطوط الفقر والكفاية عالمياً، يظل جزء كبير منها إحصائي وبحثي، لدراسة أبعاد وتأثيرات قضية الفقر وتشابكها مع المواضيع الاجتماعية الأخرى، مما يسهل متابعة مستوى التحسن، ومدى كفاءة برامج الدعم في تحسين أوضاع محدودي الدخل، عبر احتساب نسبة السكان تحت الخط سنوياً، ودراسة خصائصهم وتصميم البرامج التي تستهدف تحسين أوضاعهم ومراقبة ذلك من خلال مسوحات دخل وإنفاق الأسرة.

إنّ تبني منهجية لقياس الفقر سيعزز من الثقة بسياسات الدولة ومؤسساتها، وسيمهّد للانتقال من منظومة الدعم الحكومي التقليدية، إلى منظومة حماية اجتماعية شاملة، تقدم معلومات دقيقة عن برامج الدعم التي يجب العمل على توفيرها، والفئات المستحقة لها، بما يعين الجهات الحكومية وشركائها من القطاع غير الربحي في تقديم الخدمات والبرامج المكتملة اللازمة.

والله الموفق...

الملخص التنفيذي

تهدف مؤسسة الملك خالد عبر هذا الإصدار إلى أن تشارك بتقديم تصور عن سبل تطوير وترشيد منظومة الدعم الحكومي في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل الوضع الراهن لبرامج الدعم، ومكونات شبكة الحماية الاجتماعية، وتقييم آليات تقديم الدعم وتحديد المستحقين. ويعتمد التقرير على استعراض البيانات الرسمية والسياسات القائمة وتحليلها، وينتهي بتقديم التوصيات. وتطمح مؤسسة الملك خالد في أن تساعد صانع القرار في الاقتراب خطوة نحو الوصول لآلية بديلة فعالة وشفافة لتحديد الفئات المستحقة للدعم الحكومي والإعانات في برنامج حساب المواطن، من خلال استعراض منهجيات قياس خطوط الفقر العالمية وتطبيقاتها في المملكة. وتوصي المؤسسة بتبني منهجية وطنية موحدة لتحديد خط الفقر النسبي بالمملكة باستخدام مسح دخل وإنفاق الأسرة، بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي المتقدم للمملكة، ويقبل التحديث الواقعي في المستقبل، وتحديد أدق للفئات المستحقة للدعم. بالإضافة إلى تحديد الحد الأدنى للمعيشة من خلال خط الكفاية، بهدف معرفة فئة متوسطي الدخل، لمتابعة أوضاعهم المعيشية، واستهدافهم ببعض برامج الدعم الواقية من تأثيرهم السلبي بالتغيرات الاقتصادية. وتعتقد المؤسسة أن تحديد خط الكفاية مقروناً بتحديد خط الفقر النسبي سوف يساعد صانع القرار، والجهات المقدمة للدعم، على «الفرءة بين الخطوط»، لتحديد الفجوات وأوجه القصور والنقص، وتوسيع فئة المستفيدين من الدعم لتشمل متوسطي الدخل.

وتدعو المؤسسة إلى صياغة سياسة واضحة وشاملة للحماية الاجتماعية في المملكة، ووضع منظومة مترابطة ومتكاملة للحماية الاجتماعية تحقق استهداف المستحقين وإيقاف انتفاع الميسورين. ويتطلب ذلك رسم مكونات خريطة برامج الدعم الحالية، وبناء سجل وطني لجمع برامج الدعم وقيده مستفيديه، وتحديد الفجوات، والعمل على الحد من عملية الانتفاع المتكرر، وضمان اتساق وتكامل شروط الاستحقاق. كما تدعو المؤسسة إلى مراعاة التدرج عند رفع الدعم الحكومي غير الموجه، وتحديد الفئات التي من المتوقع تأثرها، بالتزام من مع وضع آلية صرف معونة لهذه الفئات قبل تحرير الأسعار. وتؤكد المؤسسة على ضرورة أن يكون برنامج حساب المواطن – حتى بعد جمع برامج الدعم والإعانات فيه – جزءاً من منظومة الحماية الاجتماعية الشاملة وليس بديلاً

عنها؛ حيث تحتوي منظومة الحماية الاجتماعية على مكونات أخرى مثل برامج التأمين الاجتماعي وتدابير سوق العمل.

ويستعرض التقرير بعض خصائص الفقر في المملكة، حسب الأرقام الرسمية والدراسات المتاحة، حيث لا تزال البيانات المتوافرة ضعيفة وغير متكاملة مما يشكل صعوبة للباحث وصانع القرار في دراسة خصائص الفقر في المملكة، ومعالجته بالسياسات الملائمة. وتظهر البيانات الرسمية المتاحة أنّ من أهم خصائص الفقر في المملكة تدني مستوى التحصيل العلمي للفئات محدودة الدخل، حيث يرتفع الدخل مع تحسن الحالة التعليمية ويزداد الفقر مع انتشار الأمية وتدني التحصيل العلمي. ويرتفع مستوى إنفاق الأسر السعودية مع تحسن الحالة التعليمية لرئيس الأسرة، حيث تنفق أسرة العائل الذي يقرأ ويكتب ١٠٧٢٩ ريال شهرياً مقارنة بـ ٤٤٥٥٦ ريال لحاملي الشهادات العليا و ١٩١٦٩ ريال لحاملي درجة البكالوريوس. كما تعاني الأسر الفقيرة من محدودية فرص التعليم والحاجة إلى سرعة الدخول لسوق العمل قبل إتمام مراحل تعليم متقدمة. ويعد الاهتمام بالتعليم وتسهيل الوصول إليه وتجويده من أكثر الأساليب نجاحاً في مكافحة الفقر عالمياً.

كما يناقش التقرير ظاهرة انتشار الفقر بين النساء في العالم وفي المملكة؛ بسبب عدم تكافؤ الفرص الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحسين المستوى المعيشي بين الجنسين. وتوضح البيانات الرسمية وجود فجوة بين أجور العاملات السعوديات مقارنة بالعاملين السعوديين في القطاع الخاص، وصلت خلال عام ٢٠١٥م إلى ٢١١ ريالاً بالمتوسط، كما تتمتع الأسر التي يعيها رجل بزيادة في الإنفاق عن الأسر التي تعيها امرأة قدرها ٦٣٤٩ ريال شهرياً. ويتناول التقرير توزيع الثروة والإنفاق في المجتمع، وما تشير إليه البيانات الرسمية من اتجاه فجوة الإنفاق بين الأسر السعودية نحو التحسن، حيث سجلت نجران أفضل نسبة مساواة في الإنفاق بين السكان (معامل جيني عند ٣٥,٤٪) وسجلت الرياض أعلى نسبة تكديس للإنفاق في أيدي القلة (معامل جيني ٥٣,٦٪). ويختتم التقرير بتقديم عدد من التوصيات الهادفة إلى المساهمة في الانتقال من منظومة الدعم التقليدية المتناثرة، إلى منظومة حماية اجتماعية شاملة.

الوضع الراهن لمنظومة الدعم الحكومي في المملكة

الوضع الراهن لمنظومة الدعم الحكومي في المملكة

لا توجد اليوم سياسة أو برنامج للحماية الاجتماعية الشاملة في المملكة، وإنما توجد برامج متفرقة موزعة بين جهات حكومية مختلفة، تشكل فيما بينها شبكات أمان اجتماعي، يُقدم من خلالها الدعم، بدون معايير مدروسة لهذه المساعدات، أو تحديد ناجح للفئات المستحقة للدعم بسبب عدم حساب خطوط الفقر وعدم استخدام مسوحات دخل وإنفاق الأسرة لتحديد الاحتياجات الأساسية للأسرة السعودية. إضافة إلى عدم وجود تحديد لخصائص الفئات الهشة في المجتمع وإيضاح احتياجاتها.

وتتسم منظومة الدعم، بتشتتها، وعدم ترابط مكوناتها، بحيث لا تغطي احتياجات الفئات المستحقة للدعم، بالرغم من الدعم الكبير المقدم من الحكومة لبرامج الحماية الاجتماعية والصحة، الذي يُقدّره صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١١م بـ (٣,٦٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بمتوسط عالمي بنحو (٨,٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير دراسات منظمة العمل الدولية إلى شمول برامج الحماية الاجتماعية الشاملة نحو ٢٧٪ فقط من سكان العالم.^١

وقد بلغ عدد الحالات المُسقطه من الضمان الاجتماعي في عام ٢٠١٥م (٨٧٢,٧٦٦) حالة ضمانية، (٨٩٪) من هذه الحالات تم إسقاطها بسبب التثبت من عدم استحقاقهم للضمان، حيث تبين وجودهم على رأس العمل، أو أن لديهم سجل تجاري، أو امتلاكهم لعقار.^٢ وهناك حاجة ماسة اليوم لقيام المُنظّم وصانع القرار بالنظر بشكل شمولي لمكونات الشبكة الحالية، ومن ثم العمل على تحديد الفجوات الحالية، والحد من عملية الانتفاع المتكرر لبعض الفئات، وجمع مكونات شبكة الأمان وقيدها مستفيداتها في سجل وطني موحد، وصياغة سياسة واضحة وشاملة للحماية الاجتماعية في المملكة.

الجهات المقدمة لبرامج الدعم الحكومي:

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة التعليم – بنك التنمية الاجتماعية – الصندوق الخيري الاجتماعي – وزارة الإسكان – وزارة الصحة – وزارة الطاقة والصناعة – المؤسسة العامة للتقاعد – المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية – صندوق تنمية الموارد البشرية – وزارة البيئة والمياه والزراعة.

المعايير الدولية لمكونات منظومة الحماية الاجتماعية

(بحسب معايير منظمة العمل الدولية ومجموعة البنك الدولي)



برامج الدعم الخاصة بسوق العمل

برامج دعم التوظيف، وإعانات الباحثين عن العمل.



برامج التأمين الاجتماعي

البرامج التي يتم المساهمة فيها من خلال الاشتراكات؛ كالتأمين الصحي، والتقاعد، والتأمين ضد التعطل عن العمل.



شبكات الأمان الاجتماعي

والتي تحتوي على مختلف برامج الدعم التي لا يساهم فيها المستفيدون بدفع اشتراكات؛ مثل برامج الرعاية والضمان الاجتماعي.

مركزات منظومة الحماية الاجتماعية في المملكة بناءً على ما ورد في النظام الأساسي للحكم

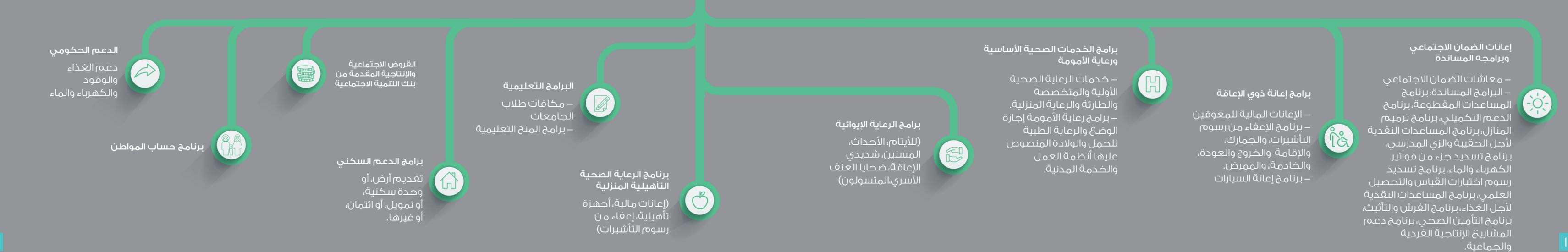
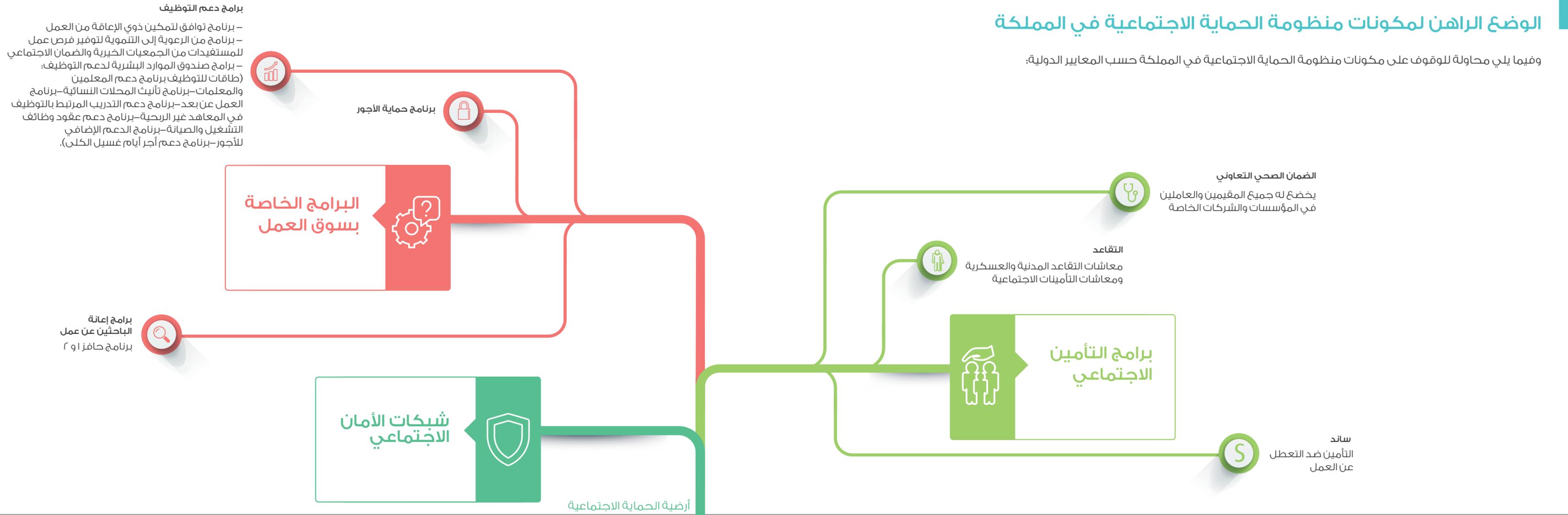
• ينص النظام في مادته السابعة والعشرين على أن «تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية».

• تنص المادة الثامنة والعشرون على أن «تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه، وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل».

• بينما تنص المادتان الثلاثون والحادية والثلاثون على أن «توفر الدولة التعليم العام، وتلتزم بمكافحة الأمية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن».

الوضع الراهن لمكونات منظومة الحماية الاجتماعية في المملكة

وفيما يلي محاولة للوقوف على مكونات منظومة الحماية الاجتماعية في المملكة حسب المعايير الدولية:



أرقام وحقائق

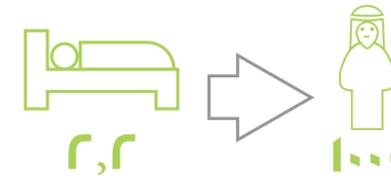
وصلت عدد الحالات الضمانية بنهاية عام ٢٠١٥م إلى ١١٥٨٤٤٨ حالة^٣



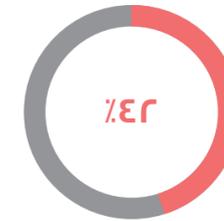
ارتفع متوسط العمر للفرد خلال العقود الثلاثة الماضية من (٦٦) إلى (٧٤) عاماً.^٤



بلغت نسبة عدد الأسرة في المستشفيات (٢,٢) لكل (١٠٠) نسمة.^٥



وصلت نسبة الممثلين لنظام حماية الأجور من قبل منشآت القطاع الخاص إلى (٤٢٪).^٨



نسبة الممثلين لنظام حماية الأجور

ارتفعت نسبة البطالة بين السعوديين إلى (١٢,١٪)، في نهاية الربع الثالث لعام ٢٠١٦م.^٧



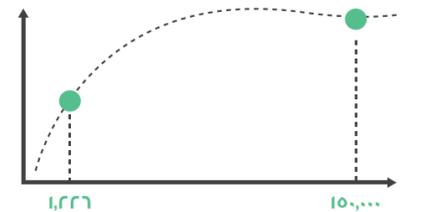
نسبة البطالة بين السعوديين

بلغ إجمالي أعداد المتقاعدين عن العمل الحكومي في نهاية العام ٢٠١٥م (٧١,٦٧٢) متقاعداً بزيادة قدرها (٤٨,٧٨٣) متقاعداً وبما نسبته (٧,٤٪).^٦



نسبة المتقاعدين عن العمل الحكومي

من مبادرات برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م، رفع نسبة المستغنيين عن المعاش الضماني (القادرين على العمل وفي سن العمل) من (١,٢٢٦) إلى (١٥٠,٠٠٠).



السياسات القائمة

تخصص الدولة مبالغ ضخمة لتوفير الدعم الحكومي بالمملكة، وفيما يلي استعراض لأبرز ما تنفقه الدولة في هذا المجال:

الصحة والتنمية الاجتماعية	الضمان الاجتماعي	إعانات المعوقين	إعانات الأيتام
تقدر المصروفات المخصصة في الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠١٥م للصحة والتنمية الاجتماعية ٨٢ مليار.	بلغ ما اعتمد في ميزانية العام المالي للعام ٢٠١٥م للضمان الاجتماعي ١٢,٤ مليار، بالإضافة إلى ما يخصص من بند تمويل الزكاة والذي بلغ ١١,١ مليار، بإجمالي ٢٣,٥ مليار.	إجمالي الإعانات المقدمة للمعوقين مبلغ ٥,٧ مليار.	إجمالي الإعانات المقدمة للأيتام مبلغ ٣,٦ مليون ريال.
البرامج المساندة	معاشات التقاعد	معاشات التأمينات الاجتماعية	
إجمالي المبالغ المصروفة على البرامج المساندة ٨,٣ مليار ريال.	بلغ إجمالي المبالغ المصروفة على معاشات التقاعد التابعة للمؤسسة العامة للتقاعد بحسابها المدني والعسكري، ما مقداره (٥٥) مليار ريال سعودي في نهاية عام ٢٠١٥م. ^٩	بلغ إجمالي مصروفات معاشات التأمينات الاجتماعية في نهاية عام ٢٠١٥م (١٧) مليار ريال. ^{١٠}	

برنامج حساب المواطن

أعلنت وثيقة برنامج التوازن المالي ٢٠٢٠ (أحد البرامج التنفيذية لرؤية المملكة ٢٠٣٠) عن برنامج «حساب المواطن»، والذي يعتبر أحد مكونات شبكة الأمان الاجتماعي، وهو منصة إلكترونية تهدف إلى رفع كفاءة توجيه المنافع والدعم الحكومي المقدم للمواطنين، بدلاً من الدعم المباشر لمنتجات الطاقة والمياه. حيث سيتم إعادة توزيع الدعم لمستحقيه الفعليين من خلال صرف بدلات نقدية للأسر المؤهلة عبر حوالات مصرفية. وتستحق الأسرة السعودية الاستفادة من البرنامج بحسب عدد أفرادها ودخلها. ولم يتم الإفصاح عن آلية تحديد الفئات المستحقة حتى حينه. ويتوقع أن يبلغ إجمالي البدلات للبرنامج بحلول عام ٢٠٢٠م ما بين ٦٠ إلى ٧٠ مليار ريال في السنة. وتنص الرؤية المستقبلية للبرنامج بأن يكون شاملاً لكافة المساعدات والإعانات الحكومية (مثل فوائد الضمان والإسكان والتعليم) من خلال بوابة واحدة.

تدني مستوى التحصيل العلمي لفئات الدخل المحدود:

يرتبط التعليم بظاهرة الفقر، إذ يرتفع الدخل مع تحسن الحالة التعليمية ويزداد الفقر مع انتشار الأمية وتدني التحصيل العلمي. وتعاني الأسر الفقيرة من محدودية فرص التعليم بسبب الحاجة إلى سرعة الدخول لسوق العمل قبل إتمام مراحل تعليمهم متقدمة. ويعد الاهتمام بالتعليم وتسهيل الوصول إليه وتجويده وتحسين مستواه من أكثر الأساليب نجاحاً في مكافحة الفقر عالمياً.

أرقام وحقائق

أوضح مسح دراسة (الفقر المؤنث) لمؤسسة الملك خالد ارتفاع نسبة الأمية وقلّة التعليم بين محدودات الدخل، بحيث بلغت هذه النسبة في مجتمع الدراسة (٤٢,٢٪).



نسبة الأمية وقلّة التعليم بين محدودات الدخل

حقق طلاب الصف الثالث والسادس الابتدائي في المدارس الخاصة درجات أعلى بشكل ملحوظ من طلاب المدارس الحكومية في مادتي الرياضيات والعلوم وفق تحليل هيئة تقويم التعليم لعام ٢٠١٦م، ويعني ذلك حصول أبناء وبنات الأسر القادرة على دفع تكاليف المدارس الخاصة على مستوى تعليمي متقدم وفرص أفضل في الالتحاق بالبرامج الجامعية. ولاسيما التخصصات المتميزة بالنسبة للدخل المتوقع بعد التخرج.



يرتفع مستوى إنفاق الأسر السعودية مع تحسن الحالة التعليمية لرئيس الأسرة، حيث تنفق الأسرة ذات العائل الذي يقرأ ويكتب ١٠٧٢٩ ريال شهرياً مقارنة بـ ٤٤٥٥٦ ريال لحاملي الشهادات العليا و ٩١٦٩ ريال لحاملي درجة البكالوريوس. ^{١١}



بعض خصائص الفقر في المملكة

وحيث أن العمل على إيجاد منظومة للحماية الاجتماعية يساهم بشكل رئيسي في الحد من ظاهرة الفقر، فقد خصص هذا الجزء من التقرير ليسلط الضوء على بعض خصائص الفقر في المملكة، واحتياجات الفئات المتأثرة به. ولا توفر البيانات الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء قراءات متكاملة على مستوى المناطق، ولا المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة في المملكة، بالإضافة إلى ضعف أو غياب بيانات المراصد الحضرية في المدن، مما يشكل تحدياً لرسم السياسات على مستوى المناطق. إضافة إلى صعوبة تحديد خصائص الفقر في المملكة. ولذلك يقوم هذا التقرير بالوقوف على بعض خصائص الفقر في السعودية، والتي توافرت الأدلة والبراهين لتشخيصها، مما لا يعني عدم وجود خصائص أخرى للفقر. ومن الضروري العمل على توفير البيانات والمعلومات بشكل دقيق على مستوى مناطق ومحافظات المملكة، حتى يتسنى للباحثين رسم خرائط الفقر، ودراسة خصائصه على المستوى المحلي، والتعرف على جيوب الفقر، مما سيدهم من عملية استهداف المحتاجين في المناطق جميعها، سواء من خلال الدعم الحكومي أو الدعم الذي تقدمه المنظمات غير الربحية.

السياسات القائمة

تنص المادة الثلاثون من النظام الأساسي للحكم على أن «توفر الدولة التعليم العام.. وتلتزم بمكافحة الأمية».

أصدرت الدولة نظام حماية الطفل بالمرسوم الملكي رقم (١٤/م) وتاريخ ٢٠٠٣/٢/٤٣هـ، والذي ينص على حق الطفل في التعليم، ويعد التسبب في انقطاع الطفل عن التعليم شكلاً من أشكال الإيذاء التي يعاقب عليها النظام. كما ويعد التعليم العام إلزامياً في السعودية، لمن هم في سن السادسة إلى الخامسة عشرة، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٩) وتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٥هـ.

نص الأمر الملكي الكريم رقم (٢٠/أ) وتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٠هـ على دعم التحاق أبناء الأسر المحتاجة بالجامعات، وذلك من خلال تخصيص نسبة من مقاعد القبول في الجامعات لأبناء تلك الأسر، مع تسهيل شروط قبولهم وإعفاؤهم من دفع رسوم اختبارات القياس والتحصيل العلمي، وإعفاؤهم من رسوم الدراسة في الكليات التطبيقية، وإعطاؤهم الأولوية في برامج الإسكان الجامعي والوظائف المؤقتة داخل الجامعات.

أنشئت مؤسسة تكافل الخيرية في عام ١٤٣١هـ تحت إشراف وزارة التعليم، لدعم الطلاب والطالبات المحتاجين في مدارس المملكة، والتخفيف من آثار الفقر والمشكلات الاجتماعية والنفسية والتعليمية التي يعانون منها. وقد أنجزت المؤسسة أول حصر شامل للمحتاجين من الطلاب والطالبات في جميع مدارس المملكة. وتقوم المؤسسة بتأمين الاحتياجات المنزلية الشخصية الضرورية للمستهدفين. كما وتخصص المؤسسة دورات تدريبية للمستهدفين لغرض تعزيز فرص حصولهم على عمل بعد انتهاء دراستهم.

الفقر المؤنث:

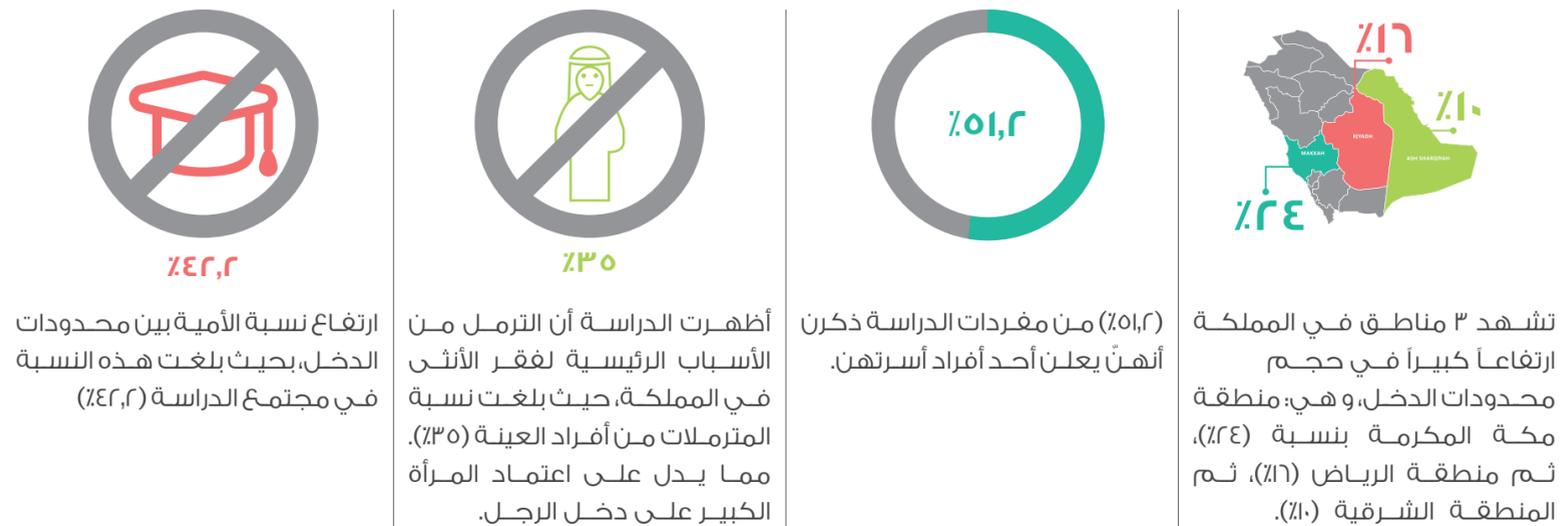
يصبح الفقر مؤنثاً عندما تكون ظاهرة انتشاره بين النساء أكثر من الرجال في المجتمع؛ وبالتالي تكون الفرص الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحسين المستوى المعيشي غير متكافئة بين الجنسين. وبعد انتشار الفقر بين الإناث من خصائص الفقر في العالم وفي المملكة، لكون النساء من أكثر الفئات المتأثرة به. يعود ذلك إلى صعوبة خروج المرأة من الفقر مقارنة بالرجل، حيث أن الحرية الاقتصادية وفرص العمل وتحسين المعيشة المتاحة للمرأة ضعيفة. وتصنف المملكة على مرتبة متدنية في مؤشر المشاركة الاقتصادية للمرأة (الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي)، حيث حصلت المملكة على المركز ١٣٨ من إجمالي ١٤٥ دولة تضمنتها دراسة المؤشر.^{١٢}

أرقام وحقائق

٦٣.٤ % من المتعطلين عن العمل هم نساء	٢١٠١ ريال الفجوة بين أجور العاملين النساء والرجال	٥ % من الأسر السعودية تعيّلها امرأة	مقارنة لنسبة الأسر التي تعيّلها امرأة	% نسبة المرأة الفقيرة مقابل الرجل الفقير	٧٠ % من فقراء العالم هم من النساء
تشكل المرأة في السعودية نسبة ٦٣,٤ من إجمالي المتعطلين عن العمل، و١٦,٦ من العاملين بين المواطنين. كما يبلغ معدل البطالة بين السعوديات ٣٤,٥ مقارنة بـ ٥,٧ للذكور ^{١٣}	هناك فجوة بين أجور العاملات السعوديات مقارنة بالعاملين السعوديين، وصلت خلال عام ٢٠١٥م إلى (٢١٠١) ريالاً، حيث بلغ معدل أجور السعوديات (٣٤٧٠) ريالاً، مقارنة بـ (٥٥٧١) ريالاً للعاملين. ^{١٤}	تشكل الأسر السعودية التي تعيّلها امرأة ٥% من إجمالي الأسر السعودية في المملكة، وبمراجعة أرقام مسح وإنفاق الأسرة، نجد بأن الأسر التي يعيّلها رجل تتمتع بزيادة في الإنفاق عن الأسر التي تعيّلها امرأة بمقدار (٦٣٤٩) ريال شهرياً. ^{١٥}	تصل نسبة الأسر التي تعيّلها امرأة إلى ٧,٦% في الرياض، مقارنة بـ ٦,٦% لكل من جازان وبريدة. ^{١٦}	تعاني الدول العربية من ارتفاع نسبة المرأة الفقيرة مقابل الرجل الفقير، حيث تتراوح النسبة ما بين ١٢٠ و ١٦٠ امرأة لكل ١٠٠ رجل لكل من السعودية والكويت والسودان وعمان. ^{١٧}	عالمياً، وبالرغم من أن المرأة تشكل ثلثي القوى العاملة في العالم، إلا أن نصيبها من الدخل العالمي لا يتجاوز ٧٠. كما أنّهم يمتلكون ٧% من ثروات العالم فقط، بينما يشكلون ٧٠% من الفقراء. ^{١٨}

الفقر المؤنث:

احتوت دراسة «الفقر المؤنث» التي أصدرتها مؤسسة الملك خالد عام ٢٠١٤م، عدداً من النتائج التي تظهر خصائص محدودات الدخل في المملكة، حيث تم استقصاء عينة الدراسة من المستفيدات من الدعم الذي تقدمه الجمعيات الخيرية في مناطق المملكة. وفيما يلي أبرز ما أظهرته الدراسة:



السياسات القائمة

تشكل المرأة نسبة كبيرة من مستحقي الضمان الاجتماعي، حيث تعد الأراامل والمطلقات فئات مستحقة للضمان الاجتماعي.

تستهدف رؤية المملكة ٢٠٣٠ رفع مشاركة المرأة في سوق العمل من (٢٢٢) إلى (٣٠٠)%. ومن أهداف برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ رفع نسبة مشاركة النساء في الخدمة المدنية من (٣٩,٨) إلى (٤٢)%.^{١٩}

تتبنى الدولة سياسة دعم توظيف المرأة، وقد صدرت عدد من القرارات لدعم هذا التوجه، أهمها: تنظيم عمل المرأة في محلات بيع المستلزمات النسائية، اعتماد آلية احتساب عمل المرأة عن بعد في نسب توظيف الوظيف، النص على تنظيم عمل المرأة في: المصانع، ومحاسبة المبيعات في محلات التجزئة، والمنزهات الترفيهية العائلية، والمطابخ والصيدليات.

أظهرت الدراسة أن عمر المرأة الفقيرة في السعودية يقع ما بين ٢٠ إلى ٥٠ سنة، وهو عمر العمل المفترض. في حين أنّ نسبة من يعملن من مفردات الدراسة لم تتجاوز (١٠%)، مما يدل على وجود نسبة كبيرة من النساء لا يعملن في أوساط محدودتي الدخل.

عند سؤال العينة عمّا إذا كان هناك منع من الأسرة في الحصول على عمل، أجاب ما نسبتهنّ ٨% بنعم؛ وهذا يعني أن لا موانع اجتماعية تمنع الأثني الفقيرة من العمل، وحتى عند المنع، فإنّ السبب الأول هو عدم توافر المواصلات، بنسبة قدرها ٣٢,٦%.

عند سؤال العينة عمّا إذا كان هناك منع من الأسرة في الحصول على عمل، أجاب ما نسبتهنّ ٨% بنعم؛ وهذا يعني أن لا موانع اجتماعية تمنع الأثني الفقيرة من العمل، وحتى عند المنع، فإنّ السبب الأول هو عدم توافر المواصلات، بنسبة قدرها ٣٢,٦%.

التباين في مستوى الدخل والإنفاق

يرتبط توزيع الثروة بظاهرة الفقر إذ يعد من مسبباته عند اتساع الفجوة في الدخل بين الناس، ويساعد في الحد من آثاره كلما زادت العدالة في التوزيع. ويعتبر تحصيل الزكاة وفرض الضرائب أحد أساليب إعادة توزيع الثروة، وإحدى المصادر التمويلية لشبكات الحماية الاجتماعية الواقية من الوقوع في الفقر.

وتعد الزكاة ركناً من أركان الإسلام تفرض على الأغنياء لتوزع على الفقراء. وقد ذكرت الهيئة العامة للزكاة والدخل ما يواجهها من صعوبات تتعلق بالتهرب الزكوي لبعض المكلفين، وضعف قدرات الهيئة في جباية الأموال.

وتنتهج الكثير من الدول سياسة فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم لإحداث التوازن في منظومة العدالة الاجتماعية في مجتمعاتها. ومن المرتقب فرض عدد من الضرائب والرسوم في المملكة بهدف زيادة إيرادات الدولة، وفقاً لما جاء في وثيقة رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠، ومن أبرز هذه الرسوم:

- إقرار رسم على الأراضي البيضاء بقيمة (٢,٥٪) لفك احتكار القلة على الأراضي، ودعم سوق الإسكان في المملكة.
- اعتماد ضريبة القيمة المضافة على بعض السلع الاستهلاكية، والضريبة الانتقائية، عبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- رفع رسوم الخدمات البلدية.

الوسيط الحسابي

يتفادى باحثو الفقر في العالم استخدام (المتوسط الحسابي) لأغراض الإحصاء ودراسة انتشار الفقر، لأن الطريقة التي يتم الوصول فيها إلى المتوسط الحسابي تتم من خلال تقسيم كامل إنفاق الأسر على إجمالي عدد السكان. وعندما تتكدس الثروة في أيدي القلة، يؤثر ذلك على مصداقية متوسطات الدخل والإنفاق ويتسبب في ارتفاعها بشكل غير مبرر. ويلجأ الباحثون إلى استخدام (الوسيط الحسابي) الذي يحدد دخل الفرد الواقع في المنتصف بين فئات الدخل والإنفاق، بما يقدمه مؤشراً أدق على مستوى المعيشة المتوفر للطبقات المتوسطة والأقل حظاً ويبرز مستوى التحسن في الدول.

وتشير بيانات مسح دخل وإنفاق الأسرة إلى ارتفاع وسيط دخل الفرد السعودي من (١٥٠٠) في ٢٠٠٧م إلى (١٧٩٢) في ٢٠١٣م.

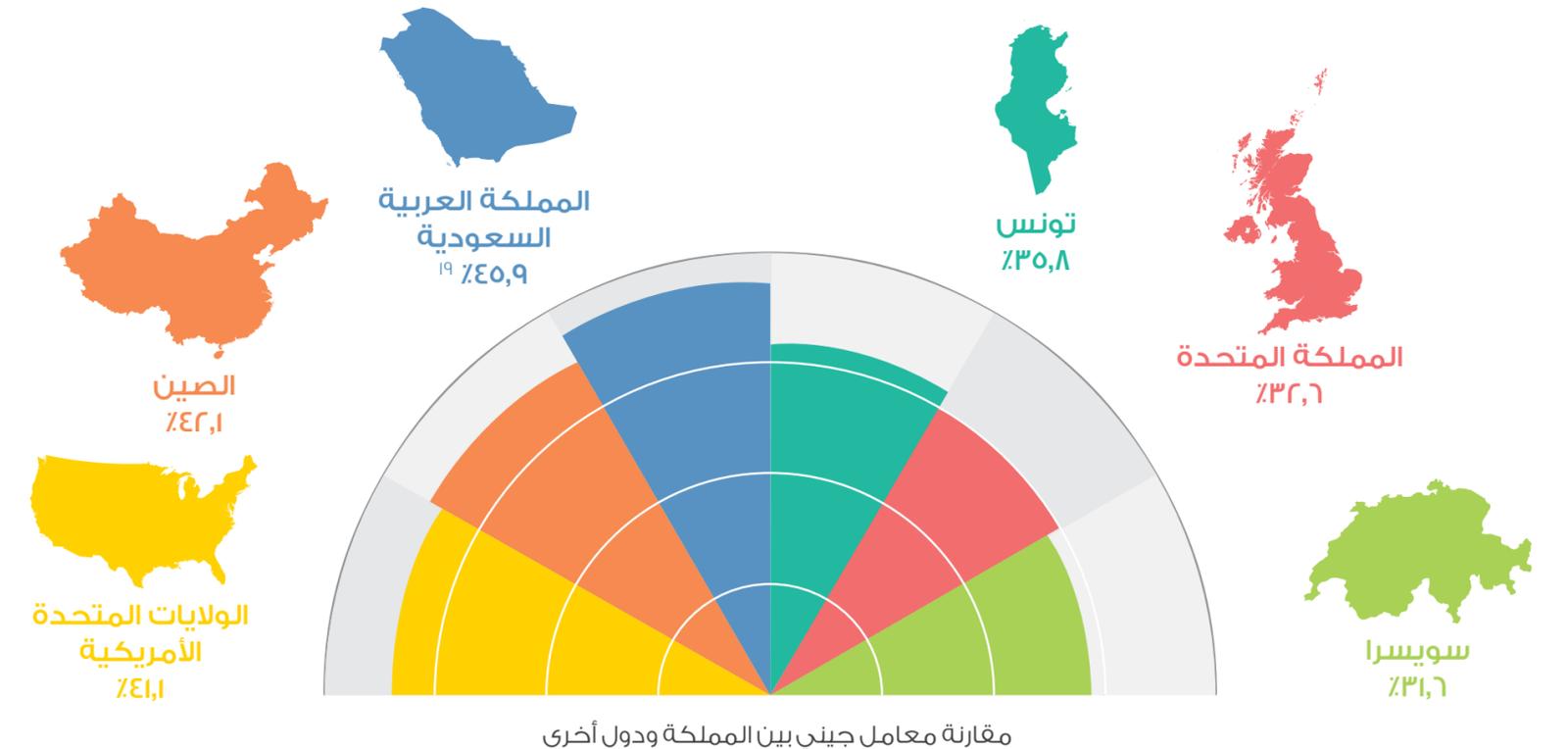
التباين في مستوى الدخل والإنفاق

أرقام وحقائق

يوضح الملحق رقم (١) توزيع فئات الإنفاق في المملكة، حيث يوضح ما تستطيع فئة الـ ١٠٪ الأقل حظاً من السعوديين إنفاقه، مقارنة بإنفاق الـ ١٠٪ الأعلى إنفاقاً من السعوديين. في حين ينفق الـ ١٠٪ الأقل حظاً مبلغ (٧٧٩) ريال شهرياً في المتوسط، (٣٠٥) ريال منها على الغذاء و (٣٣٢) ريال منها على المسكن واحتياجاته من الماء والكهرباء والطاقة، ينفق الـ ١٠٪ الأعلى مبلغ (٥٧٩٢٧) ريال شهرياً في المتوسط، (٥٧٢٠) ريال منها على الغذاء و (٩٦٠٠) ريال منها على السكن واحتياجاته، و (٢٣٧٥٥) ريال على السلع والخدمات الشخصية المتنوعة، بينما ينفق الـ (١٠٪) الأقل إنفاقاً مبلغ (٣٨) ريال فقط على السلع والخدمات الشخصية المتنوعة.^{٢٠}

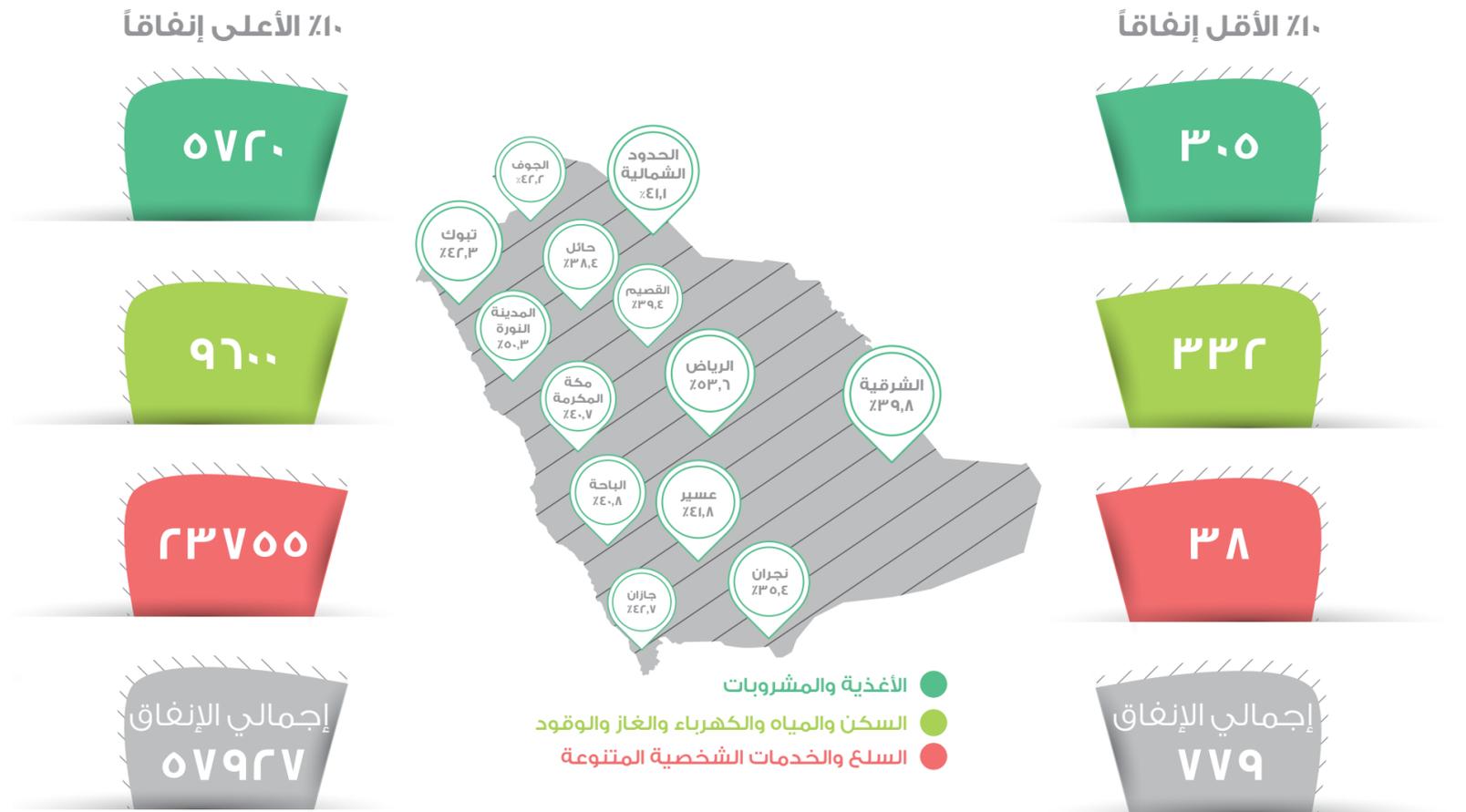
قدر معامل جيني في السعودية في عام ٢٠١٣م بـ ٤٥,٩٪، بعد أن انخفض من ٥١,٣٪ في عام ٢٠٠٧م.

ارتفع بشكل إيجابي (وسيط) الدخل الشهري للأسرة السعودية من ٩٠٥٢ ريال إلى ١٠٧٢٣ ريال بين عامي ٢٠٠٧م و ٢٠١٣م، في حين تراجع (متوسط) الدخل الشهري للأسرة السعودية من ١٤٠٨٤ إلى ١٣٦٠٠ ريالاً، مما قد يعطي دلالة على تحسن المساواة في الإنفاق وتخفيض الفجوة بين الطبقات.^{٢١}



معامل جيني هو أداة إحصائية لمعرفة مدى عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الناس على شكل نسبة مئوية، فعندما يكون المعدل ٠٪ يكون الجميع متساويين، بينما تدل نسبة الـ ١٠٠٪ على استحوذ فرد واحد على كامل الدخل أو الإنفاق.

توضح الخريطة التالية تباين مؤشر جيني في مناطق المملكة، ويوضح أنّ نجران أفضل نسبة مساواة في الإنفاق بين السكان (معامل جيني عند ٣٥,٤٪) وسجلت الرياض أعلى نسبة تكديس للإنفاق في أيدي الغلة (معامل جيني ٥٣,٦٪).



مقارنة متوسط الإنفاق الشهري للأسر السعودية الـ١٠٪ الأقل إنفاقاً بمقارنة الـ١٠٪ الأعلى إنفاقاً ٢٠١٣م

السياسات القائمة

تعد الزكاة ركناً من أركان الإسلام وأداة لتحقيق العدالة في الدخل والإنفاق بين الأغنياء والفقراء، ويؤكد النظام الأساسي للحكم في المملكة على جباية الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية، حيث تحصل الدولة الزكاة وتنفقها للمحتاجين من مستحقي الضمان الاجتماعي. وارتفعت إيرادات الزكاة في السنة المالية ٢٠١٥م إلى (١٥,٣) مليار ريال، مقارنة بـ(١٤,٢) مليار ريال في السنة المالية التي سبقتها.^{٢٢} بينما قامت الدولة وقتها بصرف (٢٣,٥) مليار ريال على مستفيدي الضمان الاجتماعي.^{٢٣}

كما يتم حالياً دراسة مشروع نظام جباية الزكاة بما يضمن تغريم المتأخرين عن تقديم الإقرارات والسداد، بالإضافة إلى توسيع قاعدة الخضوع للزكاة.

تعهدت رؤية المملكة ٢٠٣٠ بتطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً وعدالة، من خلال توجيه دعم الغذاء والوقود والكهرباء والماء إلى مستحقيه من الطبقة المتوسطة وذوي الدخل المنخفضة وإيقاف انتفاع الأغنياء.

التزمت الدولة في رؤية ٢٠٣٠، بإصلاح منظومة الدعم في المملكة بما يكفل وصوله إلى الفئات المستحقة، ولا يمكن المضي في هذا الهدف دون تحديد خط الفقر الوطني في المملكة. ويعنى خط الفقر المطلق بتحديد الاحتياجات الأساسية التي لا يستطيع الفرد العيش بدونها، وتعتمد بناء منهجية هذا الخط على تقدير القدرة الشرائية وإنفاق الأفراد، بينما يعتمد خط الفقر النسبي على بيانات ومسوحات دخل الأسرة، في محاولة لتحديد الأسر الأقل دخلاً مقارنة بمتوسط دخل باقي الأسر. وترى مؤسسة الملك خالد أن منهجية خط الفقر النسبي أكثر ملاءمة للمجتمع السعودي بسبب تقدم الوضع الاقتصادي للمملكة مقارنة بالدول النامية التي تلجأ إلى استخدام خطوط الفقر المطلقة. وبسبب تغلب المملكة على الفقر المدقع في عام ٢٠١٣م، بحسب وزارة الاقتصاد والتخطيط (تقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط «الأهداف التنموية الألفية ٢٠١٤هـ/٢٠١٤م») ^{٢٤}، مما رفع بالطموح التنموي للدولة من مكافحة الفقر المدقع إلى رفع المستوى المعيشي للفئات الأقل دخلاً. إضافة إلى ما سبق، فإن خط الفقر النسبي يتميز بالقابلية للتحديث الواقعي والمناسب مع مرور الزمن وتحسن الوضع المعيشي في المجتمع وارتفاع متوسط الدخل والإنفاق. كما أن خط الفقر النسبي لا يقتصر على قياس الفقر فقط وإنما يوفر قراءة أفضل لحالة عدم المساواة وفجوة الدخل بين فئات المجتمع.

تعريف بمستوى دخل وإنفاق الأسر السعودية:

يعد مسح دخل وإنفاق الأسرة من أهم المسوحات الإحصائية للتعرف على أنماط استهلاك الأسر السعودية وغير السعودية والتباين في دخولهم، إلا أن هذا المسح لا يتم إلا كل خمس سنوات. وتقوّم بعض الدول التي ترغب في متابعة مستوى الدخل والإنفاق بشكل دقيق إلى إصداره كل عامين أو ثلاثة مثل كندا ونيوزلندا وماليزيا. ومن المرتقب أن يتم المسح القادم لدخل وإنفاق الأسرة في السعودية في عام ٢٠١٨م. وبالنظر إلى نتائج مسح دخل وإنفاق الأسرة لعام ٢٠١٣م، فقد بلغ وسيط الدخل الشهري للأسرة السعودية ١٠٧٢٣ ريال، في حين تنفق الأسرة السعودية شهرياً ٩٦٨٢ ريال. وبذلك نجد بأن معدل ما يبقى للأسرة شهرياً ١٠٤١ ريال. ^{٢٥} وعند النظر إلى توزيع الإنفاق شهرياً بحسب المجموعة وفئة توزيع الإنفاق (ملحق رقم ١)، فنجد بأن هناك تفاوتاً كبيراً في أنماط الاستهلاك، فعلى سبيل المثال، تنفق الـ(١٠٪) من الأسر الأقل إنفاقاً ٣٠٥ ريال شهرياً على الغذاء، بينما ينفق الـ(١٠٪) من الأسر الأكثر إنفاقاً ٥٧٢٠ ريالاً على الغذاء شهرياً و٢٣٧٥٥ ريال على السلع والخدمات الشخصية المتنوعة.

أرقام وحقائق



سبل ترشيد وإصلاح منظومة الدعم في المملكة

السياسات القائمة

ب- تحديد الحد الأدنى للمعيشة:

يهدف تحديد الحد الأدنى للمعيشة إلى معرفة المستوى المعيشي المقبول للأسر في المجتمع والتعرف على فئة متوسطي الدخل، للتمكن من متابعة أوضاعهم المعيشية، واستهدافهم ببعض برامج الدعم الواقية من تأثيرهم السلبي بخطط الهيكلية الاقتصادية. وهي عملية تقديرية تختلف من مجتمع لآخر بحسب خصائصه الاجتماعية والاقتصادية. وحاولت مؤسسة الملك خالد من خلال دراسة «خط الكفاية في المملكة العربية السعودية» تعريف هذا الحد، عبر حساب متوسط إنفاق الأسر السعودية (المكونة من ٥ أشخاص)، في الأحياء المتوسطة والفقيرة في مدن وإمارات مناطق المملكة وعدد من محافظات ذات الفئات (أ) و (ب)، وعبر عشر احتياجات وهي: (السكن، والأكل، والملبس، والرعاية الصحية، والحاجات المدرسية، وحاجات الأطفال الرضع، والكماليات، والمواصلات، والخدمات الأساسية، والترفيه).

ونعتقد أن تحديد الحد الأدنى للمعيشة مقروناً بتحديد خط الفقر النسبي سوف يساعد صانع القرار، والجهات المقدمة للدعم، على «القراءة ما بين الخطوط»، لتحديد فجوات الدعم وأوجه القصور والنقص، وتوسيع فئة المستفيدين من الدعم لتشمل متوسطي الدخل.

١- اختارت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الحلول والتدخلات غير المباشرة لرفع مستوى الأجور للعمالة الوطنية بدون وضع حد أدنى عام

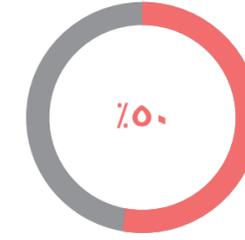
للأجور وذلك من خلال رفع المقابل المالي ورفع نسبة الحد الأدنى للأجور ضمن برنامج نطاقات (وهي حالياً ٣٠٠٠ ريال) بشكل تدريجي. إضافة إلى أن الحد الأدنى للاشتراك في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية هو (١٥٠٠) ريال شهرياً، ولا تحتسب الوزارة العامل السعودي الذي يقل راتبه عن (١٥٠٠) ريال ضمن نسب السعودية للمنشآت.

٢- تتجه الدولة نحو تشجيع الادخار، حيث أنشئت مؤخراً لجنة وطنية للادخار، كما صدر التوجيه بإعداد استراتيجية وطنية شاملة للادخار،

وأعلنت عدد من الجهات الحكومية مبادرات لتحفيز الأسر نحو الادخار مثل: بنك التنمية الاجتماعية، ووزارة الإسكان، وهيئة السوق المالية. ^{٣٠}

تعريف بمستوى دخل وإنفاق الأسر السعودية:

أعد مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني في عام ٢٠١٤م ٣١ دراسة مسحية حول مناسبة وضع حد أدنى للأجور في المملكة، وقد أفضت الدراسة لعدد من النتائج، نستعرض فيما يلي أهم النتائج المتعلقة بمستوى دخل العاملين في القطاع الخاص:



أوضح أكثر من (٥٠%) من أفراد العينة أن دخولهم لا تغطي تكاليف الحياة الدنيا.



ريال كحد أدنى لأجور العمال

توصلت الدراسة إلى التوصية بتبني (٥٣.٥) ريال كحد أدنى لأجور العمال في القطاع الخاص.



بلغ متوسط الإعالة للعامل في القطاع الخاص (٤ أفراد)، مما يشير إلى انخفاض نصيب الفرد إلى أقل من ألف ريال شهرياً.



أظهرت نتائج استفتاء العاملين في القطاع الخاص أن الحد الأدنى لتكاليف المعيشة في المملكة العربية السعودية هو (٦٠٠) ريال.



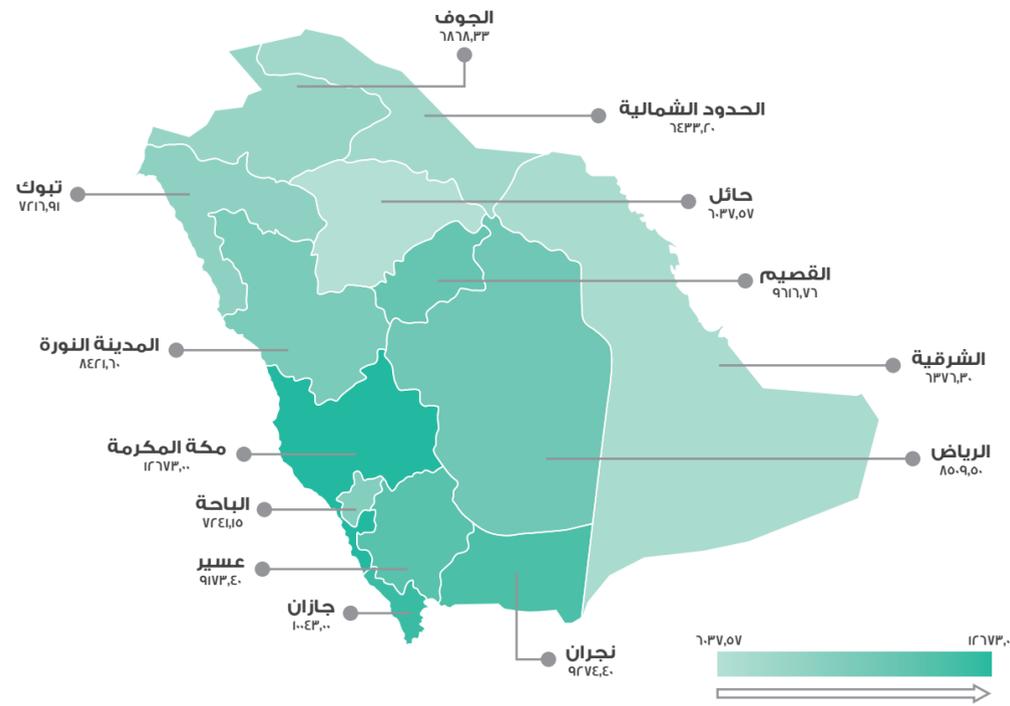
(٢٥%) من العاملين فقط في القطاع الخاص تتجاوز رواتبهم الشهرية مبلغ (٥٠٠٠) ريال.



أوضحت العمليات الإناث في القطاع الخاص اعتقاداً أكبر من العاملين الذكور في ضعف الدخل ليصل إلى عدم القدرة على تغطية تكاليف الحياة نسبتها (٦٤%) للإناث مقابل (٥٣%) للذكور.

ما هو خط الكفاية؟

خط الكفاية ليس خطأ للفقر، إنما هو الحد الذي يمكن عنده للأسرة المكونة من خمسة أشخاص أن تعيش حياة كريمة، بحيث لا تحتاج إلى أي مساعدات إضافية. كما أن الخط يحتوي على ١٠ مكونات للحاجات الأساسية للعيش الكريم؛ وهي: السكن، والأكل، والملبس، والرعاية الصحية، والحاجات المدرسية، وحاجات الأطفال الرضع، والكماليات (احتياجات أضرى)، والمواصلات، والخدمات الأساسية، والترفيه. وتم تصميم الخط بناءً على دراسة «خط الكفاية» التي أعدتها مؤسسة الملك خالد عام ٢٠١٣م وشملت عشرة آلاف أسرة من مختلف مناطق المملكة.



قراءة خط الكفاية في المملكة ومكوناته لعام ٢٠١٣م

المتوسط العام لمكونات خط الكفاية للأسرة المكونة من ٥ أشخاص: ٨٩٢٦ ريال



تطبيق منهجيات خطوط الفقر في المملكة مقارنة بخط الكفاية لعام ٢٠١٣م

* تم احتساب خطوط الفقر لعام ٢٠١٣م بسبب صدور آخر مسح رسمي لدخل وإنفاق الأسرة حينها.
* بلغ متوسط حجم الأسرة السعودية بحسب مسح دخل وإنفاق الأسرة ٧ أشخاص، ولذلك تم تعديل حساب خط الكفاية المبني على الأسرة المكونة من ٥ أفراد وإعادة حسابه لأسرة مكونة من ٧ أشخاص.
* تم حساب خطوط الفقر على أساس متوسط الأسرة السعودية ٧ أشخاص (٦,٧).



التوصيات

تعتقد المؤسسة أن تحديد الحد الأدنى للكفاية مقروناً بتحديد خط الفقر النسبي سيساعد صانع القرار، والجهات المقدمة للدعم، على «القراءة ما بين الخطوط»، لتحديد الفجوات وأوجه القصور والنقص، وتوسيع فئة المستفيدين من الدعم لتشمل متوسطي الدخل.

أولاً: تبني منهجية وطنية موحدة لقياس خط الفقر النسبي لتحديد الفئات المستحقة للدعم في برنامج حساب المواطن باستخدام مسح دخل وإنفاق الأسرة وربطه بمؤشر التضخم سنوياً

أ- عقد ورشة عمل وطنية لغرض اعتماد منهجية علمية متوافق عليها لقياس خط الفقر النسبي في المملكة، على أن تضم الورشة المتخصصين في مجال الإحصاء والاجتماع والاقتصاد، بالإضافة إلى الأخصائيين الاجتماعيين والعاملين في القطاع غير الربحي، وصناع القرار.

ب- استخدام خط الفقر النسبي كألية استحقاق لتوجيه فوائد الدعم إلى محدودي الدخل.

ج- أن يتم اعتماد معادلة لتوزيع قيمة الدعم من خلال وضع أوزان لعدد أفراد الأسرة (لكل بالغ أو طفل أو رضيع)، يزيد أو ينقص عن متوسط حجم الأسرة السعودية (equivalization).

د- تحديد المستوى الأدنى للمعيشة من خلال منهجية خط الكفاية يهدف معرفة فئة متوسطي الدخل، لمتابعة أوضاعهم المعيشية، واستهدافهم ببعض برامج الدعم الواقية من تأثيرهم السلبي بالتغيرات الاقتصادية.

هـ- ربط قيمة الدعم بمؤشر التضخم السنوي.

ثانياً: إنشاء لجنة وزارية لوضع سياسة الحماية الاجتماعية في المملكة

أ- تنشأ اللجنة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لاقتراح السياسة ومتابعة تنفيذها، على أن تضم في عضويتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية ووزارة الصحة ووزارة التعليم ووزارة الإسكان والهيئة العامة للإحصاء ومؤسسات التقاعد.

ب- التأكيد على مراعاة التدرج في رفع الدعم على أن يتم إطلاق آلية لصرف معونة نقدية موجهة للمستحقين قبل تحرير الأسعار.

ج- تقوم اللجنة بحصر برامج الحماية الاجتماعية في المملكة، وتقييمها، واقتراح سبل تطويرها وتكاملها.

د- يُعد برنامج حساب المواطن (وما سيُضم إليه من برامج شبكات الأمان الاجتماعي) جزءاً من منظومة الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى برامج التأمين الاجتماعي وتدابير سوق العمل.

ثالثاً: الرفع من جودة بيانات وإحصاءات التنمية الاجتماعية للتمكن من دراسة أبعاد وتأثيرات قضية الفقر وتشابكها مع المواضيع الاجتماعية الأخرى، بحسب حاجات المناطق المختلفة وخصائصها السكانية.

أ- إجراء مسح دخل وإنفاق الأسرة كل سنتين، عوضاً عن كل خمس سنوات.

ب- العمل على إصدار تفاصيل (disaggregated) مسح دخل وإنفاق الأسرة، والرقم القياسي لتكلفة المعيشة، ومسح القوى العاملة، على مستوى مناطق المملكة والمتغيرات والخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية.

ج- تضمين مسح دخل وإنفاق الأسرة، توزيع الدخل والإنفاق على فئات الدخل والإنفاق المختلفة؛ وكنسب مئوية (percentiles – فئة المئينيات) من 1٪ إلى 100٪.

د- استكمال بناء مؤشرات الفقر الحضري من خلال المراكز الحضرية في مدن المملكة المختلفة لتشمل: نسبة الأسر الفقيرة، نسبة الأسر التي تعيها امرأة، متوسطات الدخل والإنفاق، توزيع الدخل للأسر، ونسبة إيجار المسكن إلى الدخل.

رابعاً: السعي للرفع من قدرة الهيئة العامة للزكاة والدخل من تحصيل الزكاة من المكلفين بها.

أ- تضمين مشروع نظام جباية الزكاة نصوصاً تفرض غرامات على المتأخرين في السداد أو تقديم إقراراتهم الزكوية.

ب- تجريم التهرب الزكوي في حال ثبوته من خلال مشروع نظام جباية الزكاة.

ج- السماح للمكلفين بتوجيه (20٪) من زكاتهم إلى الجمعيات الخيرية للتمكن من القيام بدورها في تقديم العون والمساعدة للفئات المستحقة للدعم.

خامساً: دمج الصندوق الخيري الاجتماعي في بنك التنمية الاجتماعية للحد من التداخل في المهام والاختصاصات وتعظيم الأثر وتوحيد الجهود المشتركة الرامية إلى تقديم الإعانات والتسهيلات والقروض للمستفيدين، والعمل على تحسين ظروف المحتاجين ومقاومة أسباب حاجتهم بأساليب غير تقليدية بما في ذلك دعم المشاريع متناهية الصغر من خلال الشراكة مع القطاع غير الربحي.

سادساً: استثناء المنتجات الاستهلاكية الضرورية للأسر محدودة الدخل (بما في ذلك الغذاء والدواء والحاجات المدرسية ومستلزمات الأطفال) عند إقرار ضريبة القيمة المضافة، واستهداف المنتجات الضارة والثمينة بما يضمن تخفيف الآثار السلبية على الأسر محدودة الدخل؛ بحكم استهلاكهم جزءاً أكبر من دخلهم مقارنة بالآثرياء.

الملاحق

متوسط الإنفاق الشهري للأسرة السعودية حسب مجموعة الانفاق الرئيسية وفئة توزيع الانفاق لعام ١٤٣٤هـ (٢٠١٣م)

مجموعة الإنفاق الرئيسية	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	
الأغذية والمشروبات	٣٠٥	٤٣٩	٤٩٥	٦٣٢	١٦٩٤	٢٨٢٠	٣٧٣٣	٤٣١٨	٤٥٢٠	٥٧٢٠
التبغ	٤٢	٠	٤	٢٣	٣٠	٤٣	٤٠	٥٠	٥٢	٥١
الأقمشية والملابس والأحذية	٠	٢٦	٧٦	٦٩	٣٤١	٨١٠	١٤٤٨	٢٤٠٨	٢٩٦٠	٣٢٠٠
السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود الأخرى	٣٣٢	٥٨٢	٨٧٤	١١٧٦	١٩٥٦	٣٣٠٠	٤٣٤٩	٦٢٠٦	٨٣٠٥	٩٦٠٠
تأثيث وتجهيزات المنزل	١٨	٢٢	٢٠	٤٩	٢٤٨	٧٠٣	١٥٥١	٥٣٦٦	٧٠٢٣	٧٩٠٠
خدمات الرعاية الصحية	٠	٢٦	١٦	٢٨	٤٩	١٣٤	٣١٩	١٢٥٣	١٣٧٠	١٨٨٦
النقل	٠	٢١	١٧	٨٦	٣٢٢	٧٤٦	١٧٥٢	٧١٥٢	٧٢٧٨	٧٥٦٠
الاتصالات	١٣	٥١	١٢٦	١٩٠	٥٢٩	٨٦٣	١٢٩٩	٢٠٨٢	٢٤٩٦	٢٩٦٧
الترفيه والثقافة	٢٦	٣	٥	١٢	٦٧	٢٠٥	٦٢٧	٢٠٧٤	٢١٠٣	٢٢٣٠
التعليم	٠	٠	٠	٠	٢٠	٨٧	٢٥٠	٢١٣١	٢٥٤٦	٢٩٠٠
خدمات المطاعم والفنادق	٤	٢٤	١٠٦	١٩٧	٣٥٠	٦٤١	١٠٠٩	١٨٧٣	١٩٤٠	١٩٢٠
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	٣٨	٢٢	٣٨	٧٩	٤٨٧	١٢٧٥	٢٤١١	١٨٤٢٦	٢٢٥٦٠	٢٣٧٥٥
الجملة	٧٧٩	١٢١٥	١٧٧٧	٢٥٤٢	٦٠٩٥	١١٦٢٥	١٨٧٨٧	٥٣٣٣٨	٥٥١٢٣	٥٧٩٢٧

متوسط الإنفاق الشهري للأسرة السعودية وغير السعودية حسب مجموعة الانفاق الرئيسية وفئة توزيع الانفاق لعام ١٤٣٤هـ (٢٠١٣م)

مجموعة الإنفاق الرئيسية	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	
الأغذية والمشروبات	٣٠١	٣٥٩	٤٣٤	٦٢٥	١٥٥٨	٢٠٢٠	٢٧٢٥	٣١٢٠	٣٦٣٧	٤٢٣٦
التبغ	١٩	٤٢	٣٣	٥٧	٥٤	٥٤	٥٨	٥٥	٥٤	٦١
الأقمشية والملابس والأحذية	٩	٢٥	٤٣	٦٧	٢٩٩	٦٣٠	٧٩٤	٩٨٦	١٤١٦	٢٣٧٣
السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود الأخرى	٣٠٩	٥٥٣	٧٨١	٩٩٧	١٧١٦	٢٤٣٠	٣٠٦٧	٣٨٩٠	٤١٠٩	٥٨٧٥
تأثيث وتجهيزات المنزل	١٣	٢٣	٢٧	٥١	٢١٥	٦٤٤	٦٨٦	١١٠٠	١٥٧٣	٥٢٢٦
خدمات الرعاية الصحية	٣	٧	٧	١٧	٥٣	١٧٠	١٥٢	٢٩٧	٣٦٣	١٢٢٢
النقل	١٠	١٩	٣٧	٧٨	٢٨٩	٩٧٥	٧٧٦	٨٢٠	١٨٠٥	٦٧٩٣
الاتصالات	٦٦	٩٢	١٣١	٢٠٢	٤٨٧	٧٣٢	٨٦٧	١٠٢٢	١٢٩٥	٢٠٤١
الترفيه والثقافة	٢	١	٣	٧	٦٤	٢٩٠	٢١٩	٤٢٣	٦٩٦	٢٠٥٥
التعليم	٠	٠	٠	٠	٣٣	١٢١	١٥٤	٣٠٥	٣٨٨	٢٤٢١
خدمات المطاعم والفنادق	٤١	٨٨	١٧٣	٢٣٥	٣٦١	٦٠٣	٦٦٠	٩٨٦	١٠٢٠	٢١٧٤
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	٣٠	٤٤	٩٠	١٩٤	٥٢٦	١٢٢٢	١٣٩٢	٢١٢٠	٢٤٦٤	١٧٦١٩
الجملة	٨٠٤	١٢٥٣	١٧٥٩	٢٥٣٢	٥٦٥٦	٩٨٢٠	١١٥٥٠	١٣٢٦٠	١٨٨٢٠	٥٢١٣٧

"تم توفير توزيع فئات الإنفاق في المملكة من الهيئة العامة للإحصاء بعد طلبه من المؤسسة، وهو مستخلص من بيانات مسح إنفاق ودخل الأسرة السعودية في عام ٢٠١٣م"

الملاحق والمصادر

الوضع الراهن لمنظومة الدعم الحكومي في المملكة

١- «التقرير العالمي للحماية الاجتماعية ٢٠١٤-٢٠١٥: بناء الانتعاش الاقتصادي، التنمية الشاملة، والعدالة الاجتماعية. منظمة العمل الدولية ٢٠١٤».

٢- «التقرير السنوي لإنجازات وزارة الشؤون الاجتماعية ٢٠١٥م: ص٨٨».

٣- «التقرير السنوي لإنجازات وزارة الشؤون الاجتماعية ٢٠١٥: ص ٨٦-٨٧».

٤- «قاعدة بيانات البنك الدولي. العمر المتوقع عند الولادة في المملكة العربية السعودية».

٥- «وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠: ص٢٩».

٦- «التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد ٢٠١٥م: ص. ٤٧».

٧- «مسح القوى العاملة. الربع الثالث ٢٠١٦. الهيئة العامة للإحصاء».

٨- «التقرير السنوي لوزارة العمل عام ٢٠١٥م. ص٣٦».

٩- «التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد ٢٠١٥م ص٢٧».

١٠- «التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية ٢٠١٥».

بعض خصائص الفقر في المملكة

١١- «مسح دخل وإنفاق الأسرة ٢٠١٣. الهيئة العامة للإحصاء».

١٢- «تقرير الفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٦ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي».

١٣- «مسح القوى العاملة، الربع الثالث ٢٠١٦. الهيئة العامة للإحصاء».

١٤- «الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة العمل ٢٠١٥م، ص٩٢١».

١٥- «مسح إنفاق ودخل الأسرة السعودية لعام ٢٠١٣م. الهيئة العامة للإحصاء».

١٦- «مؤشرات المرصد الحضري لكل من الرياض وبريدة وجازان والمتوفرة على صفحاتهم الإلكترونية».

www.alriyadhmarsad.org | www.marsad-buridah.com | www.jazanmarsd.org

١٧- «دراسة الفقر المؤنث: سماته وخصائصه في المجتمع السعودي الصادرة عن مؤسسة الملك خالد في عام ٢٠١٤م، ص. ١٠٤».

١٨- «دراسة الفقر المؤنث: سماته وخصائصه في المجتمع السعودي الصادرة عن مؤسسة الملك خالد في عام ٢٠١٤م».

١٩- «مسح إنفاق ودخل الأسرة السعودية لعام ٢٠١٣م. الهيئة العامة للإحصاء. شكل (٢) من ملحق المسح».

٢٠- «تم توفير توزيع فئات الإنفاق في المملكة من الهيئة العامة للإحصاء بعد طلبه، وهو مستخلص من بيانات مسح إنفاق ودخل الأسرة السعودية في عام ٢٠١٣م».

٢١- «مسح إنفاق ودخل الأسرة السعودية لعام ٢٠١٣م. الهيئة العامة للإحصاء. جدول رقم (١)، ص. ٢٨».

٢٢- «التقرير السنوي لمصلحة الزكاة والدخل للعام المالي ٢٠١٥م، ص. ١٨».

٢٣- «التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي ٢٠١٥م، ص. ٨٥».

سبل ترشيد وإصلاح منظومة الدعم في المملكة

٢٤- «تقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط «الأهداف التنموية الألفية ٤٣٥هـ/٢٠١٤م»، ص. ٢٧».

http://www.mep.gov.sa/wp-content/plugins/pdf-viewer-for-wordpress/web/viewer.php?file=/wp-content/uploads/1435/03/2016.pdf

٢٥- «مسح إنفاق ودخل الأسرة السعودية لعام ٢٠١٣م الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء، ص. ٢٨».

٢٦- «مسح إنفاق ودخل الأسرة السعودية لعام ٢٠١٣م الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء، ص. ٢٨».

٢٧- «الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة العمل٢٠١٥ م، ص ١٢٩».

٢٨- «الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة العمل ٢٠١٥م، ص١٢٩».

٢٩- «وثيقة برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠. ص٥٧».

٣٠- «التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي ٢٠١٥م، ص. ١٢١».

٣١- «دراسة الحد الأدنى للأجور في المملكة المعدة من قبل المركز الوطني للحوار الوطني والمقدمة لوزارة العمل في عام ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م».

٣٢- «تقرير الفقر في بريطانيا والاتحاد الأوروبي ٢٠١٤. مكتب الاحصاء الوطني البريطاني.

https://www.ons.gov.uk/peoplepopulationandcommunity/personalandhouseholdfinances/incomeandwealth/articles/persistentpovertyintheukandeu/2014/pdf

٣٣- «قاعدة المعلومات الإلكترونية لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية».

٣٤- «تقرير الأسلوب البديل لاحتساب الفقر ٢٠١٥. الهيئة الأمريكية للإحصاء».

http://www.census.gov/library/publications/2016/demo/p258-60.html

أعد هذا التقرير بواسطة وحدة تصميم السياسات بمؤسسة الملك خالد وخضع هذا التقرير للتحكيم العلمي من قبل مجموعة من الممارسين والمختصين الأكاديميين في الاقتصاد والإحصاء الاجتماعي.

تسعى مؤسسة الملك خالد إلى أن تكون المؤسسة الرائدة في العمل الإنساني والتنمية في المملكة العربية السعودية وذات تأثير إيجابي على حياة الناس بابتكار حلول فاعلة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. وتمكنت المؤسسة من خلال الأبحاث والدراسات من التأثير بشكل إيجابي على صناعة القرار، حيث تبنت الحكومة عدداً من المبادرات المستتقة من أبحاث المؤسسة مثل دراسة «الإجراءات المنظمة للطلاق وما يترتب عليه»، ودراسة «اتجاهات الشباب الجامعي نحو الفحص الطبي لغرض الزواج»، ودراسة «مشروع نظام الحد من الإيذاء».

ونظراً لما تشهده المملكة اليوم من حراك حكومي لمراجعة السياسات والأنظمة، رأت المؤسسة ضرورة القيام بدورها كمنظمة مجتمع مدني مهتمة بالتنمية، وتبني توجه جديد لدعم عملية صناعة القرار في المملكة، والمشاركة في تصميم السياسات، حيث أن الأثر الملموس من التأثير الإيجابي على السياسات والإجراءات الحكومية يفوق أثر البرامج التي يقوم بها القطاع غير الربحي لوحده دون الشراكة مع الجهات الحكومية والتشريعية.

www.kkf.org.sa



@KKFoundation



facebook.com/KKFoundation



youtube.com/kingkhalidfoundation



@kkfoundation



King Khalid Foundation